S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/582
19 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس بالنيابة للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت

أتشرف بأن أحيل طيه، عملا بالفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨)، تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت. وقد اعتمدت اللجنة هذا التقرير في ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٩.

(توقيع) فرناندو إنريكه بتريا
الرئيس بالنيابة
للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب
القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت

190599 190599 99-14856

المرفـــق

تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت عن تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)

أولا - مقدمـــة

١ - يقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ١٠ من القرار ١٢١٠ (١٩٩٨) التي طلب فيها إلى اللجنة بأن تقدم إلى مجلس الأمن، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام، وقبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يوما تقريرا عن تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ويغطي هذا التقرير، وهو العاشر من نوعه، الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها اللجنة بصدد تنفيذ الترتيبات المنوه عنها آنفا خلال فترة الـ ٩٠ يوما الثانية من المرحلة الخامسة من برنامج النفط مقابل الغذاء بعد أن بدأ سريان الفقرة ١ من القرار ١٢١٠ (١٩٩٨) في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

ثانيا - بيع النفط والمنتجات النفطية

٢ - سارت عملية تصدير النفط من العراق، منذ بداية المرحلة الخامسة، سيرا سلسا وبتعاون ممتاز بين مراقبي النفط، ووكلاء التفتيش المستقلين (سايبولت)، والهيئة العامة العراقية لتسويق النفط، والجهات الوطنية المشترية للنفط.

٣ - ويواصل المراقبون إسداء المشورة للجنة بشأن آليات تسعير النفط والموافقة على عقود النفط وتعديلها، وإدارة الهدف من العائدات وغير ذلك من المسائل المتصلة بتصدير النفط ورصده، بموجب قرارات مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١٧٥ (١٩٩٨) و ١٢١٠ (١٩٩٨).

٤ - وفي ٩ آذار/ مارس ١٩٩٩، أبلغ المراقبون اللجنة أنه حدثت، خلال النصف الثاني من المرحلة الخامسة، زيادة في المستوى الإجمالي للصادرات، رافقتها زيادة مقابلة في الصادرات من الشمال والجنوب على السواء مما أفضى إلى زيادة في حصة النفط الخام المصدر من ميناء البكر. وقد أحاطت اللجنة علما بهذه الحالة المؤقتة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (S/AC.25/1999/CN/15) على أساس أن يجري استخدام خط

الأنابيب الممتد بين كركوك في يومورتاليك بطاقته القصوى وأن تبذل كل الجهود الممكنة لتصحيح الخلل، دون تأخير. وستستعرض اللجنة الحالة في نهاية الفترة المشار إليها في الفقرة ١ من القرار ١٢١٠ (١٩٩٨).

٥ - ولغاية ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٩، استعرضت اللجنة، بناء على توصية من المراقبين ، ما مجموعه ٩٦ عقدا لبيع النفط في المرحلة الخامسة، تتصل بمشترين من ٢٨ بلدا، ووافقت عليها. وتبلغ كمية النفط الإجمالية الموافق على تصديرها بموجب تلك العقود زهاء ٣٦٥ مليون برميل بالنسبة للمرحلة الخامسة. وجميع العقود المقدمة استخدمت آليات التسعير التي وافقت عليها اللجنة استنادا إلى توصية المراقبين.

٦ - ولغاية ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٩، تم إنجاز ٢٤٥ حمولة، بلغ مجموعها ٣٢٠,٣ مليون برميل وبلغت قيمتها ١ ٤٠٤ ملايين دولار. وقام المراقبون باستعراض خطابات الاعتماد المفتوحة لكل حمولة وأثبتوها وفقا لشروط وأحكام العقود الموافق عليها. وأنجزت نسبة ٤٢ في المائة تقريبا من الحمولات في جيهان بتركيا. ويقدر مجموع العائدات المتوقعة، بالأسعار الجارية، بالنسبة للمرحلة الخامسة، بحوالي ٣,٩ بلايين دولار، بما في ذلك رسوم خطوط الأنابيب البالغة قيمتها ١٨٠ مليون دولار.

٧ - وعمل المراقبون ووكلاء التفتيش المستقلون (سايبولت) على كفالة الرصد الفعال للمنشآت النفطية ذات الصلة وكذا الحمولات. وحصلوا على تعاون كامل من السلطات العراقية.

٨ - وعملا بالفقرة ٢ من إجراءات اللجنة (S/1996/636)، سُمح لـ ٣٤٥ من الجهات الوطنية المشترية للنفط المعينة من ٥٣ بلدا بالاتصال المباشر مع المشرفين.

٩ - وعملا بالفقرة ١٤ من إجراءات اللجنة، واصل المراقبون تقديم تقارير إليها مرة كل أسبوع عن العقود التي ينظرون فيها فيما يتعلق ببيع النفط العراقي المنشأ، وتشمل تحديد الكمية الإجمالية والقيمة التقديرية للنفط المسموح بتصديره. وتم حتى الآن تقديم ١٢٥ تقريرا إلى اللجنة.

ثالثا - تصدير الإمدادات الإنسانية إلى العراق

١٠ - كما حدث في المراحل السابقة، واصلت اللجنة خلال فترة التسعين يوما الثانية من المرحلة الخامسة إيلاء أهمية عليا للأعمال المتعلقة بتجهيز عقود توريد السلع الإنسانية إلى العراق.

١١ - ولغاية ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩، تلقت الأمانة العامة ٧٩٧ طلبا في إطار المرحلة الخامسة لتصدير الإمدادات الإنسانية إلى العراق. وفي وقت لاحق، ألغي ٧ طلبات من مجموع هذه الطلبات، وعُمم ٦٧٤ طلبا على أعضاء اللجنة لاتخاذ إجراءات بشأنها، ولا يزال هناك ١١٦ طلبا قيد التجهيز. ووجدت اللجنة من بين الطلبات التي أرسلت إليها للنظر فيها ٥٧٠ طلبا صالحة لسداد قيمتها من حساب العراق لدى الأمم المتحدة بما يناهز مجموعه ١,١٩ بليون دولار؛ ولا يزال هناك ٢٨ طلبا قيد النظر في إطار إجراء "عدم الاعتراض"؛

وعـُلق البت في ٧٦ طلبا تبلغ قيمتها الإجمالية ٧٣٩ ٩٧٧ ٨٦ دولارا. ومن بين الطلبات التي وجد أنها صالحة لسداد قيمتها من حساب العراق، وعددها ٥٧٠ طلبا، تم إصدار ٤٩٥ رسالة موافقة على أساس توافر الأموال اللازمة لتغطيتها، أما الطلبات الـ ٧٥ المتبقية فهي في انتظار توفر الأموال الكافية في حساب العراق.

١٢ - وتنوي اللجنة أن تستعرض الطلبات التي عـُلقت أو جمدت في جلسة من المقرر أن تعقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

١٣ - استمر العمل الذي يقوم به وكلاء التفتيش المستقلون التابعون للأمم المتحدة (كوتيكنا) للتثبت من وصول البضائع وفقا للإجراءات المعمول بها عند نقاط الدخول الأربع إلى العراق في الوليد وطريبيل وأم قصر وزاخو. وأسوة بالمراحل السابقة، تعاونت السلطات العراقية تعاونا كاملا مع الوكلاء المستقلين أثناء أدائهم لعملهم. وخلال النصف الثاني من المرحلة الخامسة، تم التثبت من وصول ٣ ١٦١ شحنة من الإمدادات الإنسانية من المراحل السابقة إلى العراق في شحنات كاملة أو جزئية.

رابعا - المسائل المتصلة بتوريد قطع الغيار والمعدات النفطية إلى العراق

١٤ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ٢ من القرار ١١٧٥ (١٩٩٨) إلى اللجنة، أو إلى فريق من الخبراء تعيـّنه اللجنة، الموافقة على عقود قطع الغيار والمعدات المشار إليها في الفقرة ١ من ذلك القرار طبقا لقوائم قطع الغيار والمعدات التي توافق عليها اللجنة لكل مشروع على حدة. وقرر مجلس الأمن في الفقرة ٣ من القرار ذاته جواز استخدام مبلغ أقصاه ٣٠٠ مليون دولار من حساب الضمان لذلك الغرض. وأعاد المجلس تأكيد الترتيب في الفقرة ٨ من القرار ١٢١٠ (١٩٩٨).

١٥ - وما فتئت اللجنة تبذل جهودا متواصلة لتسريع عملية الموافقة على عقود توريد قطع الغيار والمعدات النفطية إلى العراق وفقا للإجراءات المعمول بها. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تلقت الأمانة العامة ٢٧٠ طلبا جديدا تبلغ قيمتها ١٥٠ ٣٩٢ ١٥٦ دولارا لشحن قطع الغيار والمعدات النفطية إلى العراق وعممت ١٦٢ طلبا، بما في ذلك تلك الطلبات المتبقية من قرارات سابقة، على أعضاء اللجنة للنظر فيها. وتم خلال تلك الفترة الموافقة على ما مجموعه ١١٥ طلبا تبلغ قيمتها ١١٨ ٩١٥ ٥٥ دولارا، بما في ذلك ١٨ طلبا تبلغ قيمتها ١٦٦ ٣٥٦ ١٨ دولارا أفرج عنها بعدما كانت معلـّقة منذ تقرير اللجنة الأخـير. وفـي الوقت ذاتـه، علـّق ٦٦ عقـدا تبلغ قيمتـها ٣٥٦ ٢٥٠ ٣٢ دولارا (منـها ١٠ عقـود تبـلغ قيمتها ٧٦٠ ٤٠٤ ٢ دولارا أفرج عنها لاحقا). وحتى ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩، بلغ عدد الطلبات التي لا تزال معلـّقة ٤٩ طلبا تبلغ قيمتها ٢٥٤ ٨٤٢ ٢٦ دولارا.

١٦ - ومنذ بداية العملية ولغاية ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩، بلغ عدد الطلبات الواردة إلى اللجنة لشحن قطع الغيار والمعدات النفطية إلى العراق بموجب قرارات سابقة ما مجموعه ٧٩٢ طلبا، تبلغ قيمتها ٩١٨ ٦٣٣ ٤٣٤ دولارا. وعمم من أصل هذا المجموع ٦٣٨ طلبا على أعضاء اللجنة للنظر فيها؛ ويقوم خبراء اللجنة بالنظر في ٧ طلبات بانتظار إدخال تعديلات على خطة التوزيع؛ ورد ٨٠ طلبا إلى البعثات التي قدمتها للتوضيح، واعتبر ١٤ طلبا لاغيا. وتمت الموافقة على ٤٨١ طلبا من أصل ٦٣٨ يبلغ مجموع قيمتها ٤٤٤ ٥٢٦ ٢٦٤ دولارا؛ وعلّق ١٣٤ طلبا تبلغ قيمتها ٨٨٥ ٩١٥ ٥٣ دولارا وهناك ٢٣ طلبا تنتظر البت فيها بموجب إجراء "عدم الاعتراض". وحتى ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩، وصل إلى العراق ٥٤ شحنة من هذه الشحنات بصورة كاملة أو جزئية.

١٧ - وتنوي اللجنة أن تستعرض في حزيران/يونيه عقود قطع الغيار والمعدات النفطية التي علّقت أو جمّدت.

خامسا - أنشطة أخرى

١٨ - عقدت اللجنة ستة اجتماعات رسمية وعددا من المشاورات غير الرسمية على مستوى الخبراء خلال الفترة المشمولة بالتقرير لبحث مختلف المسائل المتصلة بتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. وكان من جملة المسائل التي نظرت فيها اللجنة ما يلي:

(أ) اقتراح قدمه مكتب برنامج العراق بشأن رد مبالغ إلى حساب الـ ٥٣ في المائة من حساب الـ ١٣ في المائة لقاء مشتريات مشتركة لمواد غذائية وطبية بالجملة. وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، بلغ مجموع الرصيد المتراكم الواجب السداد ١٤٧,٥ مليون دولار. ولا تزال اللجنة تنظر فعليا في مسألة السداد؛

(ب) ورسالة تلقتها من وكيل الأمين العام لشؤون التنظيم بشأن تحويل ١ في المائة من عوائد مبيعات النفط من حساب الضمان المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لتسديد المبلغ المنصوص عليه في الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢)، حسب نص الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وكان هناك اتفاق عام بين أعضاء اللجنة على أن يكون المبلغ المخصص لذلك الغرض ١٠ ملايين دولار كل ٩٠ يوما على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ووجه رئيس اللجنة رسالة بهذا المضمون إلى وكيل الأمين العام لشؤون التنظيم في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩؛

(ج) وعدد من الخيارات في إطار قرارات مجلس الأمن لحل المسألة المالية المتصلة بأداء فريضة الحج وذلك وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٢١٠ (١٩٩٨). ولم يتم البت في هذه المسألة حتى هذا التاريخ؛

(د) والحالة المتعلقة بمستوى المخزون في المخازن الطبية المركزية. فقد تقرر أن أسباب وجود مخزون المواد الصيدلانية، والإمدادات الطبية والمعدات الطبية كثيرة ومعقدة. وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، قدرت قيمة مستوى هذا المخزون بمبلغ ٢٩١ مليون دولار. وستتابع اللجنة هذا الاستعراض.

سادسا - الاستنتاجات

١٩ - ستواصل اللجنة التعاون على نحو وثيق مع مكتب برنامج العراق لضمان التنفيذ الفعال لجميع الترتيبات ذات الصلة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وتود اللجنة أن تعرب من جديد عن تقديرها لجميع الأطراف المعنية لما قدمته من تعاون وما أسهمت به في هذا الصدد.

- - - - -